

## تحقيق

أسعار الدخان ترتفع بين 12,5% و25%. السوق تعاني نقص الأصناف المعروضة. التخزين يمارسه رؤساء البيع وصغار التجار وبائعو المفرق على قدم وساق. الـ «ريجي» لا يمكنها لجم السوق عبر نظام الحصص، أو «الكوتا» المخصصة لرؤساء البيع. لا يسمح لمديرية حماية المستهلك بالاطلاع على تركيبة السوق... الصورة تختصر بكلمة واحدة: «محتكرون»

## أهراء الدخان في لبنان

رؤساء البيع يخزنون ووزارتا المال والاقتصاد والريجي «تتفرج»

## محمد وهبة

فجأة، استفاق اللبنانيون على اضطرابات واسعة في سوق الدخان المحلية، فمنذ أكثر من 10 أيام ارتفعت أسعار كل الأصناف بين 250 ليرة و500 على كل علبه، وذلك على مرأى من الجهات الرسمية، التي تحنكر استيراد الدخان وبيعه وتوزيعه في لبنان، أي إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية «ريجي». ثم تحول شكل الأزمة من ارتفاع في الأسعار إلى نقص، فانقطاع في السلعة من أسكن البيع، على وقع شائعات تشير إلى زيادة الأسعار لأسباب متعلقة بمحاذير صحية تريد الدولة تضمينها مشروع موازنة عام 2010.

لم يعد خافياً على أحد أن الشائعات السارية عن ارتفاع الأسعار و«النوايا» المختبئة في مشروع ارتفاع السعر، واختفاء السلعة من السوق بكل درجاته، من صغار بائعي المفرق إلى الكبار، ومن صغار تجار الجملة إلى كبارهم، فالمعطيات التي حصلت عليها «الأخبار» من تجار دخان ومسؤولين في الـ «ريجي» ومطلعين على وضع السوق، تشير إلى عنصرين أساسيين يحفران هذه الأزمة: الأول يتعلق بـ «نبوءة» أشاعها بعض التجار، تفيد أن الموازنة ستقر في مطلع الأسبوع الماضي، وسيفوض مجلس الوزراء وزارة المال، ريثما الحسن، زيادة الرسوم الجمركية

على الدخان، لكن تأخر إقرار الموازنة، ويتوقع إقرارها اليوم بما يؤدي إلى جلاء هذا العنصر ومدى إسهامه في أزمة سوق الدخان. أما العنصر الثاني، فيتعلق بالشكل الفعلي لخريطة الاحتكار في سوق الدخان، التي تسهم في تكرار مثل هذه الأزمات التي تستهدف زيادة الأسعار، إذ إن هذه الأزمة تظهر دورياً، وهي معتمدة أساساً من جانب شركات الدخان وممثلها في لبنان لزيادة الأسعار، فهناك علاقات قوية تجمع ممثلي الشركات مع رؤساء البيع، ولا سيما أن قلة من رؤساء البيع لا يتجاوز عددهم 7 أشخاص يتحكمون في السوق، عبر سيطرتهم على كمية كبيرة من رخص البيع،



7 رؤساء بيع يسيطرون على أكثر من 70% من سوق الدخان (مروان طحطح)

بيعه إلى المهربيين باتجاه سوريا، بأرباح إضافية تبلغ 10%، فعلى سبيل المثال كان سعر صندوق الـ «مارلبورو» الرسمي 672 دولاراً، ولكنهم باعوه بنحو 730 دولاراً، وإذا جرى احتساب الكميات الإضافية التي ضختها الـ «ريجي» في السوق لمكافحة النقص في السوق، يتبين أن الكميات التي استوعبها السوق منذ 15 كانون الثاني إلى اليوم قد تتجاوز 120 ألف صندوق دخان من أصناف مختلفة، فيما يؤكد التجار أن الكميات الإضافية التي ضخت في السوق تزيد على 200 ألف صندوق في الشهرين الأخيرين وحدهما.

هذه العناصر مجتمعة أدت إلى فلتان في الأسعار لم يتمكن أحد من ضبطه، فالتجار الصغار، أو نصف الجملة، تبلغوا خبر ارتفاع الأسعار قبل أن يحصل الأمر، فظنوا أنهم ربحوا «ورقة بانصيب»، وبدأوا بالتخزين إلى حدود الشبع، ثم عمدوا إلى بيع

تشمل أكثر من 70% من السوق، بحسب مصادر مطلعة. المعروف أن الـ «ريجي» تدير نظام الحصص أو «الكوتا» في توزيع كميات الدخان على رؤساء البيع، إذ إنها تستورد الدخان والأصناف المختلفة، وتبيع الكميات للمرخص لهم بصفة «رئيس بيع»، لكن العشرات من حاملي هذه الرخص يتنازلون لدى كاتب العدل عن حصصهم لكل من: «ل.»، «م. ب.»، «ع. ج.»، «ز. ب.»، «ز. ط.»، «س. س.»، «ف. ع.»، وهناك تجار صغار يحملون تنازلات من عدد محدود من أصحاب الدخان في انتظار قرار من وزارة المال بزيادة أسعار الدخان، إلى أن تجاوزت الكميات قدرتهم التخزينية، فاضطروا إلى تصريف الإنتاج عبر

بروي المطلعون أن رؤساء البيع المسيطرين عمدوا منذ 15 كانون الثاني إلى تخزين صناديق الدخان في انتظار قرار من وزارة المال بزيادة أسعار الدخان، إلى أن تجاوزت الكميات قدرتهم التخزينية، فاضطروا إلى تصريف الإنتاج عبر

10000

دولار

هو ثمن رخصة «رئيس بيع» التي يمكن الحصول عليها من وزارة المال، لكن رسومها السنوية، التي تبلغ 400 دولار، جعلتها أمراً غير مرغوب فيه، إلا أن اعتماد إدارة حصر التبغ والتنباك «ريجي» منذ سنتين، نظام «كوتا لكل رئيس بيع» زاد الطلب على هذه الرخصة

## معادلة الأسعار

تحدد إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية، بموجب احتكارها لاستيراد الدخان وتسويقه وبيعه في السوق المحلية، سعر علبه الدخان لمبيع العموم، وفق معادلة موضوعة سلفاً بالاتفاق مع شركات الدخان، وجعالة كل من رئيس البيع وتاجر المفرق؛ فالأول يحصل على ما نسبته 2% من ثمن صندوق الدخان وفقاً للأسعار الرسمية، فيما يحصل تاجر المفرق على 6%. لكن يمكن أن تطلب شركات الدخان من الـ «ريجي» زيادة الأسعار، وتغيير المعادلة بناءً على ارتفاع عناصر الكلفة كورق السلفان، التبغ، سعر صرف العملة...



## قطاعات

## سياحة

## 4 تنبيهات لمؤسسات سياحية في بيروت

الداخلية والبلديات بشأن مواعيد الإقفال والموسيقى في المقاهي. كما ذكر جميع المؤسسات العاملة دون الحصول على ترخيص نهائي بأن هذا يسمى المرحلة الأولى، ونحن إذ نمنح المرحلة الأولى، فهي لتشجيع الاستثمار وإعطائها حوافز للعمل، وهذا لا يعني أنها تستطيع الاكتفاء بهذه المرحلة، بل عليها استكمال الإجراءات للحصول على الترخيص النهائي، وسنعتي مهلة إدارية 3 أشهر لجميع المؤسسات الحاصلة على المرحلة الأولى كي تستكمل مستنداتها، لأنه لا يجوز أن تعمل مؤسسات أكثر من 10 أعوام استناداً إلى ما يسمى المرحلة الأولى.

وأكد الوزير عبود الحرص على جميع الاستثمارات السياحية بكل فئاتها، ومهما بلغ حجمها، ومهما كان موقعها أيضاً، وانطلاقاً من المصلحة العامة، فإن تكليف الرقابة من مصلحة الضابطة السياحية وقسم الشرطة السياحية سيكون حازماً وعادلاً.

(الأخبار)

أكد وزير السياحة فادي عبود، أن زمن المؤسسات السياحية غير المرخصة قد ولى، وأضاف عبود في مؤتمر صحافي عقده أمس، «إن الخبر الذي أطلق عبر الرسالة الإلكترونية عن إقفال 4 مؤسسات سياحية عار من الصحة كلياً، إذ لا وجود لقرار بإقفال الوايت، بل هناك 4 تنبيهات صدرت ل4 ملاح هي: نوار، وايت، فلاي، باي روف. لكي تحترم القوانين ومواعيد الإقفال». ورداً على سؤال عن المرحلة الثانية بعد التنبيه، قال هناك محضر ضبط، ثم إنذار بإقفال.

وأضاف إن لبنان يدخل اليوم موسم 2010، وهو من أهم المواسم السياحية، لجهة العدد والنوعية. وأعلن عبود قرارين تنظيميين:

- الأول يتعلق بتنظيم عمل المؤسسات السياحية العاملة على جميع الأراضي اللبنانية (قرار رقم 208) وتحديد شروط عملها.

- الثاني يتعلق بوقف أعمال الترخيص مؤقتاً للمؤسسات السياحية المرخصة في حال ورود شكاوى عليها. وذكر بالقرار المشترك مع وزير

## أسواق مالية

## «إرادة سياسية» لتطوير أسواق الأوراق المالية

دور المصارف سيؤخذ بعين الاعتبار. وحذرت الحسن من أن مصير الدراسة سيكون الأدرج ما لم توضع خطة عمل ملموسة. وأوضحت أن الخطوات للموسسة التي جرى تحديدها للمضي إلى الأمام هي: أولاً، إقرار مشروع قانون الأسواق المالية للمضي قدماً في هذه الإصلاحات، ومنها تحويل بورصة بيروت شركة مساهمة، وإدراج أسهمها حتى في البورصة.

ثانياً، تشجيع الاستثمارات الطويلة الأمد كصناديق الاستثمار، عبر المحفزات الضريبية. وثالثاً، العمل مع القطاع المصرفي وبنوك الاستثمار لتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على إدراج أسهمها في البورصة، وفتح المجال أمام هذه المؤسسات للاتجاه إلى الأسواق من خلال طرح أسهمها، وليس فقط من خلال القروض التمويلية.

ورابعاً، يجب العمل على «تطوير مؤسسات القطاع العام من خلال طرح أسهمها في البورصة في اكتتابات عامة يستفيد منها المواطنون».

(الأخبار)

شدت وزيرة المال ريثا الحسن في اختتام ورشة العمل عن «تطوير أسواق الأوراق المالية في لبنان» في السرايا الحكومية أمس، على وجود «إرادة سياسية قوية للمضي في تطوير هذا القطاع، بما يجعل الاقتصاد أكثر مناعة، ويوفر له فرصة الانطلاق بقوة». وستؤدي النقاشات التي شهدتها الورشة، والتي تمحورت حول دراسة أعدتها مؤسسة (ARCHE) الفرنسية، إلى «تحديد الخطوات المقبلة، وستضيء طريق التقدم» وفقاً للوزيرة. غير أن نقاط استفهام عديدة تبقى موجودة في شأن دور المصارف الأساسي على هذا الصعيد، وخصوصاً أن الأخيرة تبدو مترددة في المضي قدماً في هذا المشروع، رغم أن التداول به بدأ منذ أكثر من 10 سنوات، ولهذا سعت ريثا الحسن إلى طمأننتها، حيث قالت إن السوق المالية «تساعد القطاعين العام والخاص على تنفيذ المشاريع اللازمة، وتفتح باب التمويل، حيث لا تستطيع المصارف للشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام وأصحاب المبادرات الفردية». ما يعني أن